

المؤتمر السنوى الخامس للجمعية الأوروبية لعلم الإجرام

هالة غالب*

عقدت الجمعية الأوروبية لعلم الإجرام مؤتمرها السنوى الخامس فى جامعة جاجيلونيان بمدينة كراكو بجمهورية بولندا ، تحت رعاية وزير العدل البولندى ، وعمدة مدينة كراكو ، وذلك فى الفترة من ٨/٣١ إلى ٢٠٠٥/٩/٣ . حضر المؤتمر وفود عدد كبير من الدول ذات اهتمامات أكاديمية وبحثية بموضوعات ومحاوّر المؤتمر وقد مثلت كاتبة هذا التقرير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالحضور والمشاركة فى مناقشاته وفعالياته .

محاوّر المؤتمر

عقد فى إطار المؤتمر ثلاث جلسات رئيسية تضمن كل منها العديد من الجلسات المتخصصة ، حيث عرض فى كل جلسة من تلك الجلسات المتخصصة عدد من الدراسات النظرية والميدانية على السواء ، تناولت موضوعات متعددة ومتنوعة عن الجريمة بشكل عام وطرق مكافحتها ، سواء داخل دول الاتحاد الأوروبى أو داخل دول بعينها منه ، فضلاً عن عدة دراسات أخرى ارتكزت على صور مختلفة للجريمة فى بعض الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوروبى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

* خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٥ .

ويمكن أن نرصد - من خلال الدراسات التي عرضت في جلسات المؤتمر المتخصصة والتي ناهزت المائة دراسة - عدداً من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المشاركين في المؤتمر ، وهي على النحو التالي :

أولاً: الجريمة المنظمة

استحوذ موضوع الجريمة المنظمة على جل اهتمام المشاركين في المؤتمر ، حيث عرضت العديد من الدراسات التي تصدت للجريمة المنظمة بصورها وجوانبها المختلفة ، ويمكن القول إجمالاً بأن تلك الدراسات يمكن تصنيفها على النحو التالي :

١- دراسات الجريمة المنظمة في دول بعينها

وفي إطار المحور الأول الذي عنى بدراسة الجريمة المنظمة في دول بعينها انصبت بعض الدراسات على إلقاء الضوء على الجريمة المنظمة في بولندا ، مشيرة لأنماط واتجاهات تطور تلك الجريمة ، وتصدت - بصفة أساسية - لجرائم الفساد ، وغسيل الأموال ، والإرهاب ، بوصفها من الجرائم التي تستأهل المزيد من البحث والدراسة ، فضلاً عن استحواذها على اهتمام خاص إقليمي ودولي ، خاصة في الآونة الأخيرة .

وخارج المجتمع البولندي عرضت دراسات أخرى تناولت الجريمة المنظمة للألبان في أوروبا ، في محاولة للكشف عن مفهوم ثقافة العنف في فكر تلك الجماعات وتقييمها . كما عرضت بعض الدراسات لصور الجرائم الاقتصادية في أوروبا ، وكذلك جرائم الاتجار في المخدرات والمسكرات في النرويج . وتناولت دراسات أخرى أيضاً اتجاهات تطور الجريمة المنظمة في فلندا وكذلك استونيا .

وعلى صعيد الدراسات التي ارتكزت على تناول الجريمة المنظمة في دول بعينها ، سعى بعضها لإلقاء الضوء على صور الجريمة المنظمة في روسيا ، وكذلك جورجيا ، وانعكاسات السياسات الداخلية لتلك الدول على الاتحاد الأوروبي ، ومدى تهديدها للأمن فيه .

٢- دراسات لبعض صور من الجريمة المنظمة

ومن الدراسات التي تناولت جريمة بذاتها باعتبارها إحدى صور الإجرام المنظم استحوذ موضوع الاتجار في المخدرات على اهتمام كبير عبر جلسات المؤتمر المختلفة ، باعتباره من الجرائم التي تمثل تهديداً مباشراً لأمن أوروبا ، بل إن دراسات بعينها ارتكزت على صور معينة من الاتجار في المخدرات ، مثل أسواق تجارة الكوكايين والكراك على سبيل المثال .

كما عنيت دراسات أخرى بالتصدى لجرائم الفساد ، باعتبارها صورة أخرى للجريمة المنظمة التي تشكل خطراً أمنياً جديداً . وارتكزت تلك الدراسات - بصفة خاصة - على الفساد في دول نيوزلندا ، وإسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية .

كما ارتكزت دراسات أخرى على الجرائم المنظمة للأحداث ، خاصة في المجتمع الروسي .

٣- دراسات حول استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة

ارتكزت العديد من الدراسات على استراتيجيات مكافحة ومواجهة الجريمة المنظمة . فعلى صعيد المستوى الأمني ، عنيت بعض الدراسات بإلقاء الضوء على مشروع "Ikoc" ، والذي يهدف - بصفة أساسية - إلى تنمية الوعي بمخاطر

الجريمة المنظمة فى أوروبا ، فضلاً عن أهمية رسم خريطة للإجرام المنظم فى أوروبا تستند إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية لمعدلات الجريمة المنظمة من أجهزة إنفاذ القانون داخل الاتحاد الأوروبي ؛ وذلك سعياً لمواجهةها ودرء خطرهما .

ولقد استمر الاهتمام بموضوعات الجريمة المنظمة حتى اليوم الأخير من المؤتمر ، وعرضت دراسات من إيرلندا وإيطاليا حول إجراءات مكافحة تلك الجريمة بصورها المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي ، من خلال تقديم مشروعات ترمى إلى الحد من آثارها شديدة الجسامة ، كما أوصت تلك الدراسات بأهمية المواجهة التشريعية من جانب آخر لتلك الجرائم .

وأخيراً ، عرضت بعض الدراسات للاستراتيجيات التى يجب اتخاذها وتفعيلها لتجنب مخاطر الجريمة المنظمة داخل دول الاتحاد الأوروبي ، حيث عرض تقييم مدى جدوى استخدام المعلومات المتاحة حول تلك الجريمة وأنشطتها وصورها المختلفة . كما قدم - فى هذا الصدد - تحليل نقدى لأساليب المواجهة ، وكذلك أوصت تلك الدراسات بأهمية إيجاد نموذج لعمل أجهزة المخابرات فى دول الاتحاد الأوروبي فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة .

ثانياً: الإرهاب

استحوذ موضوع الإرهاب على اهتمام العديد من الدراسات التى طرحت فى جلسات المؤتمر منذ اليوم الأول حتى آخر أيام المؤتمر ، باعتباره من الجرائم التى تشكل خطراً بالغاً ، وتمثل تهديداً لأمن دول الاتحاد الأوروبي . ورغم أن الإرهاب يمثل إحدى صور الجريمة المنظمة ، فإن المؤتمر تصدى له بصورة مستقلة ومتميزة ، فى محاولة لوضع إطار خاص به يميزه عن سائر الجرائم الأخرى من جانب ، ويلقى الضوء أيضاً على أوجه الشبه والاختلاف بين مرتكبي

الجرائم الإرهابية ومرتكبي الجرائم الأخرى بشكل عام من جانب آخر .
ومن الموضوعات التي استحوذت على اهتمام خاص موضوع تمويل
الإرهاب باعتباره من الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة الدولية فى الآونة
الأخيرة .

كما تصدت بعض الدراسات الأخرى لإلقاء الضوء على العلاقة بين
الإرهاب والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية بوجه خاص ، باعتبارها إحدى
الأسباب الرئيسية التى تعزز الإرهاب فى المجتمعات وتكمن وراءه .

كما عنيت بعض الدراسات بموضوع مدى مشروعية الإجراءات الاستثنائية
التي تتخذ فى أوروبا لمحاصرة الإرهاب والحد من آثاره .

ولقد أوصت بعض الدراسات - فى هذا الصدد - بأهمية تكوين شبكة
معلومات حول الجماعات الإرهابية بهدف الوقاية منها ، والحد من آثارها
الخطيرة على المجتمعات الإنسانية .

وفى هذا الإطار ، أشير إلى التحقيقات التى أجرتها أسبانيا فى أعقاب
جرائم الإرهاب التى وقعت فيها مؤخراً وكيفية الاستفادة منها .

وأخيراً ، تناولت بعض الدراسات أهمية تطوير استراتيجيات أجهزة
المخابرات والقوانين المعمول بها لمواجهة الإرهاب فى ضوء المعطيات الحديثة
المطروحة على الساحة الدولية فى الآونة الأخيرة .

ثالثاً: العنف الجنائى

على الرغم من اهتمام العديد من الدراسات التى طرحت داخل جلسات المؤتمر
بالجريمة المنظمة والإرهاب ، فإنه لم يغفل تناول موضوع العنف الجنائى ، حيث
خصصت له ثلاث جلسات ، طرحت خلالها العديد من الموضوعات التى تناولت

صوراً وأنماطاً مختلفة للعنف الجنائي ، حيث عرضت بعض الدراسات للأنماط المختلفة للعنف من المنظور الوطني وبرنامج الحد منه ، كما عرضت دراسات أخرى تناولت طبيعة جرائم العنف خاصة في إنجلترا وويلز .
ومن جرائم العنف التي استحوذت على اهتمام خاص عبر جلسات المؤتمر جرائم القتل ، خاصة في : الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وكندا .
وقد تناولت دراسة – في هذا الصدد – تطور جرائم القتل في الولايات المتحدة مقدمة تحليلاً لأنماط القتل في نيوأورليانز خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ٢٠٠٠ .
وفي إطار جرائم العنف الجنائي تصدت إحدى الدراسات لجرائم العنف أثناء العمل في فنلندا ، كما تناولت دراسات أخرى جرائم حمل السلاح في لندن ، وجرائم السرقة بالإكراه في ألمانيا .

رابعاً: جنوح الأحداث

تناولت العديد من الدراسات موضوع جنوح الأحداث عبر جلسات المؤتمر المختلفة ، حيث طرحت في محاور متعددة ، إلا أنه تم تخصيص أربع جلسات لمناقشة ذلك الموضوع شديد الأهمية ؛ بغية الكشف عن الجوانب المختلفة لهذه المشكلة .

ويمكن القول إن مجمل تلك الدراسات ارتكز على محورين أساسيين :
الأول يتناول الأسباب الكامنة وراء جموح الأحداث ، **والثاني** يتعلق بسبل المعالجة لتلك المشكلة .

ولقد تعرضت بعض الدراسات لمظاهر السلوك غير الاجتماعي للأحداث في أسبانيا ، ووسائل منعه ، من خلال دراسة دور الخصائص الفردية والأسرة والمدرسة والبيئة المحيطة بهم ، وكذلك دور الإجراءات المختلفة في مواجهة ذلك السلوك غير الاجتماعي ، فضلاً عن دراسة شخصية المتهمين الأحداث .

كما تناولت دراسات أخرى تأثير المدرسة تحديداً ، وبرامج الحد من جنوح الأحداث بها على بعض الجماعات داخلها ، وكذلك الربط بين العوامل الأسرية وجنوح الأحداث .

ولقد سعت تلك الدراسات إلى الكشف عن مشكلات السلوك الجانح - خاصة لطلبة المدارس - في محاولة للترقية بين السلوك غير الاجتماعي المخالف والجنوح .

كما عرضت - في هذا الصدد - بعض الدراسات الميدانية التي تصدت لتقارير المدرسين والأبوين حول مشكلة السلوك المنحرف ، والعقوبات المدرسية التي تلجأ إليها المدرسة لمعالجة السلوك غير القويم للطلاب ، وذلك من خلال عرض لآراء الطلاب والمدرسين تجاه تلك المشكلة .

ولقد تناولت دراسات أخرى مشكلة جنوح الأحداث في دول بذاتها ، مثل اليابان ، والمجر .

خامساً: نظام العدالة الجنائية

يعد موضوع العدالة الجنائية أحد الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الدراسات في صور مختلفة . فبعض تلك الدراسات تناول نظام العدالة الجنائية بشكل عام في دول الاتحاد الأوروبي ، في حين ارتكزت دراسات أخرى على علاقة نظام العدالة الجنائية بالعلوم الاجتماعية ، والمبادئ الأخلاقية ، والتاريخ ، وكذلك نظام العدالة الجنائية الدولي المقارن . ولقد تم تخصيص جلسات معينة لدراسة نظام العدالة الجنائية ، ومدى استجابته إزاء الزيادة المضطردة للعديد من الجرائم ، مثل جرائم المخدرات ، والإرهاب ، والفساد على سبيل المثال ، فضلاً عن مدى مواعمة إجراءات المحاكمة عن تلك الجرائم . بل إن تلك الدراسات

أوصت بأهمية تفعيل إنشاء محاكم متخصصة للمحاكمة عن تلك الجرائم خاصة ،
جرائم المخدرات .

وفى هذا الصدد قدمت دراسات فى دول بعينها ، مثل المملكة المتحدة ،
وكذلك الجمهورية التشيكية .

وفى إحدى الجلسات خصصت دراسات لنظام العدالة الجنائية ، وعرضت
دراسة حول الجريمة والعدالة فى اسكندنافيا ، وكذلك مشكلة عقوبة الإعدام فى
روسيا .

وفى جلستين بعنوان "الجريمة والعدالة الجنائية - الخطوط الفاصلة بين
العلوم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والتاريخ" ، عرضت العديد من الدراسات
التي تناولت النظام العقابى فى روسيا ، والأخلاقيات الشرطية فى فرنسا خلال
عشرين عاما ، كذلك تفعيل أنظمة التسجيل الجنائى فى جمهورية لاتفيا ، وتقييم
سياسات منع الجريمة فى المملكة المتحدة ، وشباب الأقليات العرقية ونظام العدالة
الاجتماعية للأحداث فى فيكتوريا باستراليا .

كما خصصت جلستان للعدالة الجنائية المقارنة والدولية ، عرضت خلالهما
تحليلات مقارنة لآليات التعاون مع التيارات الخاطئة فى كندا وأوروبا ، وتحديات
الهجرة غير المشروعة فى أوروبا ، وكذلك الخطوط الفاصلة والثقافات المتشابهة
للتحقيقات الجنائية فى أوروبا .

كذلك تصدت الدراسات لموضوعات التعاون الأمنى والقضائى فى أوروبا
والمصالح الاجتماعية فى الاتحاد الأوروبى "الجريمة والتجريم" ، وتحليل نقدى
لقوانين الدول الأعضاء الجدد فى ضوء القانون الجنائى الأوروبى ، ونظام العدالة
الجنائية بعد الدستور الأوروبى .

وأخيراً ، عقدت جلستان خصصتا لنظام العدالة الجنائية ، وتم عرض

المزيد من الدراسات حول الخبرات الأيرلندية حول نظام العدالة الجنائية الإنجليزي ، وكذلك نظام العدالة الجنائية فى بلجيكا ، واستراتيجيات الحد والتخفيف من الجريمة من وجهة النظر الألمانية ، والمقارنة بين القوانين الإجرائية فى كل من سويسرا وفرنسا وتأثيراتها على التيارات الخاطئة .

سادساً: الدراسات الشرطية وحفظ الأمن

قدمت العديد من الدراسات التى تناولت هذا الموضوع على مدى خمس جلسات متخصصة خلال فترة انعقاد المؤتمر ، حيث تناولت دراسة من المملكة المتحدة موضوع ضبط الأمن فى البوسنة والهرسك ، وكذلك علاقة البوليس بالفساد فى ذات الإقليم ، وخبرة جنوب إفريقيا فى التعاون الشرطى ومستويات حقوق الإنسان الدولية وعلاقتها بضبط الأمن فى العديد من المجالات .

وفى جلسة أخرى عرضت دراسات حول تقليل الفجوة بين البحوث الشرطية النظرية والممارسة العملية ، وثقة الجماهير فى أساليب ضبط الأمن من خلال طرح أبعاد جديدة لدراسة مثل هذه الموضوعات ، وتم عرض لنموذج المخابرات الوطنى والشرطى فى إنجلترا وويلز .

وفى جلسة أخرى عرضت دراسات تناولت ديمقراطية ضبط الأمن وعلاقة البوليس بالسياسة فى اليونان .

وكذلك طرحت موضوعات حول ضبط الأمن الداخلى من منظور الأمن الدولى "المشكلات ووجهات النظر" ، وعلاقة ضبط الأمن بالسياسات المختلفة للدول ، وتغير التنظيمات الشرطية فى المملكة المتحدة ، والمساهمة الشعبية فى ضبط الأمن فى الاتحاد السوفيتى السابق .

سابعاً: نظام السجون

خصص لهذا الموضوع عدة جلسات ، عرضت فيها العديد من الموضوعات التي تناول بعضها السجون بوجه عام ، فى حين تناول الآخر منها العلاقات الأسرية للمسجونين ، حيث عرضت دراسات عن نظام السجون بصفة عامة من خلال أربع جلسات متخصصة ، تناولت الدراسات المعروضة فيها سياسات السجن فى كل من فرنسا وبلجيكا "رؤية جديدة" ، وعقوبة السجن والمضمون السياسى فى النرويج ، والسجن وعدم المساواة فى السويد ، كما تناولت بعض الدراسات مساوئ العقوبات قصيرة المدة ، ووجهة النظر الأوربية فى الإفراج الشرطى والمساعدة الاجتماعية للمسجونين البلجيكين ، ونظام العمل أثناء السجن لخدمة المجتمع فى فنلندا ، والمسجونين الخطرين فى نظام السجون البولندى .

كما تصدت بعض الدراسات الأخرى لنظام السجون فى كل من فرنسا ، وألمانيا ، وكندا ، وكذلك المشروع الأوربى للحفاظ على حقوق المسجونين ، وقدمت - فى هذا الصدد - دراسة تحليلية لمستويات كثافة السجون الأوربية فى ضوء الاتجاهات الحديثة .

وفى إطار العلاقات الأسرية للمسجونين ، عرضت دراسة حول تأثير سجن الأباء والمشكلات الصحية والنفسية الناجمة عنه . وتصدت دراسة أخرى للآثار السلبية الناجمة عن سجن الأباء ، والتي تنصب بصورة مباشرة على الأسرة بعد قضاء فترة العقوبة . كما تناولت إحدى الدراسات العلاقات الأسرية وتأثيرها بحياة المسجونين .

وفى إطار مختلف ، قدمت دراسة من أسبانيا مسحا شاملا لاستخدام المخدرات داخل السجن ، خاصة فيما يتعلق بالأحداث الذين يقضون فترة العقوبة عن جرائم ارتكبت منهم .

ثامناً: موضوعات الأمن المحلى والعالمى

لم تغفل موضوعات المؤتمر الجوانب الأمنية بشكل عام على المستويين المحلى والعالمى ، حيث عرضت بعض الدراسات لعلاقة علم الإجرام بالجريمة ، وتحليل نظام العدالة بالنسبة للأحداث فى بولندا ، وأسباب أحداث العنف اليومية المرتكبة منهم ، فضلاً عن تحليل الآليات العسكرية الجديدة فى بلجيكا لحفظ الأمن .

وفى جلسة أخرى تم تناول موضوع السياسة الأمنية فى السويد ، ورأى الخبراء فى الأمن الداخلى فى أستونيا ، وعلاقة الجريمة بالتكنولوجيا من خلال التهديد المباشر الناتج عن اتصال الجماعات الإجرامية بعضها ببعض ، فضلاً عن علاقة الجريمة بالأمن فى الجنوب الإفريقى .

وفى الجلسة الأخيرة حول هذا الموضوع عرضت بعض الدراسات للمنظور الأوروبى للأمن الخاص فى كل من إنجلترا وويلز ، ومستويات ومعدلات الجريمة فى إيطاليا وتأثيرها على الأمن القومى .

وبصفة عامة ، ارتكزت الدراسات على الجوانب الأمنية المختلفة المحلية والدولية فى دول الاتحاد الأوروبى .

هذا ، وقد اختتم المؤتمر أعماله بجلسة عامة يوم الأحد الموافق ٢٠٠٥/٩/٣ ، وتقرر عقد المؤتمر السنوى السادس للجمعية الأوروبية لعلم الإجرام بتركيا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ مايو ٢٠٠٦ برعاية وزارة الداخلية بتركيا ، وسوف يكون موضوعه "الأمن العالمى والجريمة" .

